التربية العربية في ظل المتغيرات العالمية

إعداد : د. فتحي عبد الرحمن جروان

تواجه النظم التربوية العربية أزمة حقيقية في مواجهة التغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة في مختلف المجالات، وتجابه المؤسسات التعليمية – وهي محافظة بطبيعتها – ضغوطاً هائلة من الداخل والخارج كي تطور فلسفتها ومناهجها وبرامجها لتتماشى مع معايير مزدوجة تفرضها موازين القوى في عالم مضطرب.
إن تسارع الأحداث من حولنا يجعل من عملية اعداد أطفالنا وشبابنا للتكيف مع الحاضر الذي نعيشه والمستقبل الذي نجهله تحدياً غير مسبوق لمؤسسات التعليم العام والجامعي في العالم العربي بوجه خاص لأن حوالي ثلث سكانه أو أكثر يجلسون عل مقاعد الدراسة.
وإذا استعرضنا ما يدور على أرض الواقع، فإننا نلاحظ وجود مجموعة من الشواهد والممارسات العامة التي تحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة في ضوء التحولات الجذرية – الراهنة والمستقبلية- التي نشهدها ونحن نتلمّس طريقنا في عالم اللامعقول:

1. التحدي التربوي

عندما نتحدث عن رعايـة الموهـوبين والمبـدعين في العـالم العـربي وغيره، فلا بدّ أن نتصدّى للحديث عن المؤسّسات التّربويـة وتطـوير التّعليم العام والجـامعي. وفي هـذا الصـدد يمكن القـول بـأن معظم البلدان العربية حققت تقدماً كبيراً من النّاحية الكميّـة ولا سـيّما في مجال تعميم التّعليم ونشره، وأن العقد الماضي شهد اهتماماً واسعاً بالتّطوير النّوعي لهذا التعليم. وبالرغم من النجاحات المحدودة التي حققتها بعض البلدان في بعض جوانب عمليـة التّطـوير التّربـوي، إلاّ أن الشواهد ماثلة على أن واقع التّربية العربية كان ولا يـزال يعـاني مجموعة من الأزمات والمعضلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إنّ شعار "التّعليم للجميـع" الـذي تبنـاه المجتمـع الـدولي عـام 1990 في مـؤتمر تايلانـد، تحـوّل في التطـبيق إلى ممارسـة "نفس التّعليم للجميـع". والـدليل على ذلـك أن الممارسـات التّعليميّـة في الصـفوف جماعيّـة التوجـه لا تأخـذ في الاعتبـار حاجات الطلبـة الـذين ينـدرجون تحت مظلّـة التّربيـة الخاصـة كالموهوبين وذوي صعوبات التعلم.
- لا تزال المدارس عموماً أشـبه مـا تكـون بـالبنوك، فهي تـودع المعلومات في عقول الطلبة وتسـترجعها بـأوراق الامتحانـات، كما يودع الزبائن النقود في قاصات البنوك ويسحبونها بـأوراق الشـيكات عنـد الحاجـة. وفي خطـوة متقدمـة على النظـام المدرسـي البنكي قـد يتم اسـتثمار النقـود. بينمـا لا تسـتثمر معلومات المدرسة أو لا تصلح للاستثمار في سـوق العمـل إلا في الحـدود الـدنيا. وهنـا لا بـد أن نمـيز بين "التمـدرس" وبين "التّعليم للتّفكير".
- المدرسـة منعزلـة عن الجامعـة والفجـوة بينهمـا في اتسـاع مستمر، وكلاهما في عزلة عن المجتمع وسـوق العمـل، وبـدلا من أن تسـهم التربيـة في التنميـة أصـبحت تشـكل عبئـاً ثقيلاً عليهـا كمـا يعكسـه حجم مخصصـاتها في موازنـات الـدول، والبطالـة المتزايـدة في أوسـاط الخـريجين. كمـا أنّ سياسـة "تسـعير الشـهادات" لا تنفـع السـوق الـذي يتطلّب الأداء والمهارة.

- الكوادر البشريّة التي تلتحق بالعمل في المؤسّسات التّربوية هي غالباً في مستوى الوسط من حيث التأهيل والقدرات العقليّة والابداعية مقارنة مع الكوادر التي تلتحق بالعمل في مهن أخرى محترمة كالطب والهندسة وغيرها.

فهل يمكن لهكذا "نظام تربوي" أن يكشف عن الموهوبين والمبدعين ويرعى مواهبهم وإبداعاتهم لتبلغ أقصى مدى لها؟

2. التحدي التكنولوجي

شهدت العقود الثلاثة الماضية تحولا من تكنولوجيا صناعة البضائع والمعدات إلى تكنولوجيا صناعة المعلومات. وأصبحت المعلوماتيّة هي المحدِّد الرئيسي الجديد لتوازنات القوة في النِّظام العالمي والعامل الحاسم فيه. وترتّب على ذلك تغيراً في مراكز القوى التقليديّة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلمية تمثّل في بروز طبقة يتربّع على عرشها نخبة من الأفراد وعدد قليل من المؤسّسات والدول التي تحتكر صناعة المعلومات وتمتلك من خلالها مفاتيح القوة والسيطرة على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدولية.

ولا شكّ أن مصطلح "عالم القرية" الذي برز خلال العقد الماضي، وأخذت معالمه تّتضح بصورة متسارعة وبأشكال متعددة، هو في الحقيقة نتاج طبيعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتلاشى معها حدود المكان والزّمان والسيادة. وتكاد تعصف بكل الثّوابت التي ظلّت لقرون عديدة بمثابة قواعد راسخة للنُّظم التّربوية والاجتماعية والاقتصادية. وليس غريباً أن يحتل التّحدي التكنولوجي والمعلوماتي المرتبة الأولى على مستوى كل التحديات المستقبليّة التي تواجه العالم العربي منذ بداية العقد الماضي وحتى نهاية العقد الحالي، وقد أجمعت النُّخبة التي شملتها دراسة منتدى الفكر العربي حول مستقبل التّعليم في الوطن العربي على أن التّحدي التكنولوجي والمعلوماتي هو أعظم التّحديات التي تواجه المؤسّسات التّربوية العربية. وإذا سلّمنا باستحالة العودة بالمجتمع إلى الوراء، وأن المشكلة ليست في قبول التّعامل مع هذه

التكنولوجيا أو رفضه، نظراً لأنها تتغلغل في حياتنا اليوميّة شئنا - أم أبينا- بصور شتى وبتسارع ملحوظ لا نملك وقفه أو الهروب منه، فإن الاستنتاج المنطقي يضعنا أمام خيارين لا ثالث لهما:

- فإمـا أن نسـتوعب هـذه التكنولوجيـا ونحسـن التّعامـل معهـا والإفادة منها؛
- وإمّا أن تستوعبنا هي وتتحكّم في مصائرنا وبالتّالي تحيلنـا إلى عبيـد مسـتهلكين لمعـارف الآخـرين ولا مكـان لنـا بين الأُمم والشعوب المتقدِّمة.

ولا أعتقد أن مواطناً عاقلاً مهما كان موقعه يمكن أن يقبل طائعاً بالخيار القاتل لوطنه وأجياله القادمة ولا مفرّ أمامنا سوى أن نتعامل معها بفاعليّة.

إنّ المعلوماتية عبارة عن منظومة متكاملة من الموارد والأنشطة والعمليّات والإجراءات والوسائل المتطورة ذات العلاقة بإنتاج المعلومات وتنظيمها وإدارتها وتراسلها واسترجاعها بهدف تطوير مختلف جوانب حياة الإنسان والمجتمع. وإذا كانت أهم مكوناتها هي:

- الحاسبات الإلكترونية وملحقاتها.
- البرمجيّات.
- وسائل الاتّصال بأنواعها المختلفة.

فإن العقل البشري يشكل العصب الرئيسي لصناعتها وإدارتها ونشرها.

وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن أن نواجـه هـذا التّحـدِّي بنجـاح دون استثمارات هائلة في رعاية أطفالنا وشبابنا الموهوبين والمبدعين؟

3. التحدّي الثقافي والاقتصادي

يواجه الوطن العربي بحكم موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية وامتداده السكاني تحديات كبيرة في صميم أمنه الداخلي على المستويين الوطني والقومي، ويرافق هذه التحديات سيادة حالة

يغلب عليها الشعور بالتهديد وعدم الاستقرار وعدم الثقة والحيرة والضبابية لدى المواطن العادي والمسؤول على حد سواء.

إن هذه التحديات تتطلب بالضرورة عملاً جاداً لاستثمار جميع طاقاتنا ومواردنا البشرية لضمان مصالحنا المشروعة. وقد يكون من المناسب معالجة بعدين أساسيين للتحديات الامنية هما ثقافة العولمة والتجارة الحرة:

1. انحسار دور القطاع العام والتوجه نحو التخاصية ورفع القيود القائمة بين الدول فيما يخّص التجارة وتبادل السلع وترك آلية السوق لتحدد طبيعة التنافس بين المنتجين والمستهلكين، والالتزام بحقوق الملكية الفكرية.
2. دخول قيم ومتغيرات ثقافية ونماذج فكرية مصاحبة لثقافة العولمة والتجارة الحرة، ولانملك أن نتجاهلها أو نهرب من مواجهتها.

إنّ الآثار المترتبة على هذه التطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية تفرض علينا أن نعيد النظر في أولوياتنا وسياساتنا التربوية بشكل خاص. لأن التنافس العادل بين أطراف المعادلة يحّتم أن يكون هاجسنا الدائم بلوغ أقصى درجات التفوق في كل المجالات. وهنا لا بدّ أن نتساءل: هل يمكن أن نتعامل مع هذه المعطيات بنجاح في غياب مواردنا البشرية من العناصر المبدعة والموهوبة؟ وحتى يكون لهذه الموارد دور فاعل ألا ينبغي علينا اكتشافها أولاً وتقديم كلّ أشكال الرعاية الممكنة والمتابعة بعد ذلك؟

نظرة مستقبلية

في ضوء الواقع المأزوم للتربية العربية، وفي ظل القناعات المتزايدة بأن الصراع في الحاضر والمستقبل هو صراع عقول تعمل في الخفاء والعلن خارج حدود الزمان والمكان، وأنه لا يوجد أمامنا طريق آخر للتحول من مجتمع يستهلك معارف الآخرين إلى مجتمع يُوظف

المعارف وينتجها، سوى الاستثمار في عقول أبنائنا المبدعة، فإننا نتطلع إلى تحقيق المزيد من الانجازات التي تحفظ لنا موقعنا المتقدم في رعاية الموهوبين والمتفوقين، وتسهم في برامجنا التنموية ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يشكل العنصر البشري المبدع العصب الأساسي لصناعتها وإدارتها ونشرها، وأقدم لذلك بعض الأفكار والاقتراحات:

- **تشكيل فرق عمل وطنية من المختصين والمسؤولين لتطوير استراتيجية وطنية متكاملة لرعاية المتفوقين والموهوبين في مراحل التعليم العام والجامعي.**
- **إنشاء مراكز وطنية للبحث عن المتفوقين والموهوبين في الرياضيات والعلوم بشكل خاص، وتنظيم برامج تدريبية متقدمة لهم بالتعاون مع الجامعات خلال العطل المدرسية والصيفية وذلك على غرار البرنامج الذي بدأ عام 1971 في جامعة جونز هوبكنز "Talent Search"، وينتشر الآن في جميع أنحاء الولايات المتحدة.**
- **تنظيم مسابقات سنوية وطنية وقومية في الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات وذلك على غرار الاولمبياد الوطني للرياضيات والفيزياء الذي عقد في العام الماضي بدعم من صندوق الحسين للابداع والتفوق وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومركز التميز التربوي.**
- **متابعة خريجي التعليم العام من المتفوقين والموهوبين خلال دراساتهم الجامعية.**
- **تحديد وتطوير أساليب واختبارات الكشف عن الموهوبين والمبدعين.**
- **تصميم برامج واعداد مناهج خاصة لتنمية التفكير والإبداع.**

- **تطوير برامج جامعية لإعداد وتأهيل معلمي الموهوبين.**
- **تفعيل دور القطاع الخاص أو الأهلي في برامج رعاية الموهوبين والمبدعين.**